تضمّنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

إصلاحات اقتصادية وإدارية قادمة

• في الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦ قال الشعب اليمني كلمته ومنح الثقة لمرشح المؤتمر الشعبي العام فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي فاز بفترة رئاسية جديدة، في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، مثلت نموذجاً يحتذى به في الديمقراطيات الناشئة، وشهد لها المجتمع الدولي بحياديتها ونزاهتها.

كتب/ جمال مجاهد

إنشاء نظام معلومات لحماية المال العام ومكافحة الفساد

إعداد مشروع قانون لتدوير الوظيفة العامة

هيئة عليا مستقلة للمناقصات ومجلس لمراقبة المشتريات

في ذكرى مرور سنة على يوم الديمقراطية أكد الأخ الرئيس علي عبدالله صالح أنه على الحكومة المضي قدماً في جهودها لتنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والذي تم تحقيق العديد مما جاء فيه حتى الآن، وذلك من أجل استكمال مسيرة التنمية والإصلاحات والنهوض بحياة الشعب في مختلف الأصعدة وتحقيق النهوض الحضاري الشامل في الوطن.

وبعد النجاح الكبير الذي حققه شعبنا في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م أصدر فخامة الأخ رئيس الجمهورية توجيهاته للحكومة بإعداد مصفوفة بإجراءات تشريعية وقانونية وإدارية واقتصادية وبرامج إنمائية لتنفيذ مضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، تسعى نحو مواصلة مسيرة العطاء والتنمية وتحقيق المكاسب والإنجازات على جميع الأصعدة والعمل الدؤوب من أجل ترسيخ أسس دولة المؤسسات والنظام والقانون وتعزيز الأمن والاستقرار، وتعميق الممارسة الديمقراطية وحماية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد من أجل «يمن جديد.. مستقبل أفضل».

وقد حرصت البرامج والإجراءات التنفيذية للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ التي تم إعدادها من قبل جميع الوزارات على ترجمة مضامين البرنامج الانتخابي للسير بالوطن نحو رحاب عهد جديد أكثر إشراقاً وازدهاراً، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة للنهوض بوظائفها وواجباتها التي شملها البرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق والتكامل والشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع وعلى رأسها القطاع الخاص الذي يعوّل عليه البرنامج الانتخابي دوراً كبيراً ومؤثراً لضمان النجاح وتحقيق الغايات الطموحة التي رسمها البرنامج.

إصلاحات مستقبلية

وتستعد الحكومة لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية المستقبلية في إطار أجندة الإصلاحات الوطنية، والتي تتضمن تطوير أداء السياسة الاقتصادية من خلال وضع خطة عمل لتنفيذ مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية بعد الإعلان عن تشكيل مجلس الشفافية اليمني، وإعادة النظر في القوانين الضريبية الحالية لزيادة أهميتها في الإيرادات العامة، وربط السياسات المالية بالتغيرات الاقتصادية الكلية، وتنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية وتوفير موارد بالنسبة للاستثمارات العامة، بالإضافة إلى تطوير أداء السياسة النقدية في تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمارات الخاصة، وتطوير وتحديث القطاع المصرفي بما يؤدي إلى زيادة كفاءة أنشطة النظام المصرفي وقدرته على تعبئة الموارد والمشاركة الإيجابية في عملية التنمية، وتطوير النظام القانوني والتنظيمي لنظام البنوك بما يدعم قدرة النظام المصرفي في الحصول على التمويل، وكذا نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور والتشجيع على الادخار والاستثمار وتنمية الصادرات غير النفطية.

وكانت الحكومة قد عملت على تطوير أداء الموازنة العامة وتنفيذ إستراتيجية الإدارة المالية العامة، وبدأت وزارة المالية في مايو ٢٠٠٦ بتنفيذ المرحلة الأولى من إستراتيجية الإدارة المالية العامة، وقامت الحكومة باتخاذ خطوات لزيادة الشفافية حيث أقرت في مارس ٢٠٠٧ الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية. وأصدرت في يوليو عام ٢٠٠٥ القانون رقم ٤١ بشأن التعريفة الجمركية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تضمن القانون انخفاض متوسط التعريفة الجمركية إلى مستوى مقارب لتعريفة دول مجلس التعاون.

كما قامت بتوسيع العمل بالنظام الآلي الجمركي «ASYCUDA» وتركيبه في كل المنافذ الجمركية أصبح يغطي ما يزيد عن ٩٥٪ من الواردات، وإعداد خطة عمل لتبني المعايير التي تتخذها منظمة التجارة العالمية للتقييم، وتخفيض الوقت الذي تأخذه إجراءات عملية التخليص الجمركي من ٨ أيام إلى ٤ أيام. كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل الحصول على رخص الأعمال.

بيئة الاستثمار

وأشار تقرير حكومي حول مستجدات أجندة الإصلاحات الوطنية حصلت عليه "الميثاق" إلى أن الحكومة ستعمل على مواصلة تحسين البيئة الاستثمارية عبر تشجيع القطاع الخاص وتحفيز مشاركته الفاعلة في العملية التنموية والاقتصادية، وتطويره وتنمية وتوسيع العلاقات التجارية مع جميع الدول، والعمل على تعديل بعض القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية لحفز مشاركة القطاع الخاص في الأعمال التنموية، وتوفير المناخ الكامل للاستثمار من خلال مواصلة العمل لتطوير نظام النافذة الواحدة ومراجعة قانون الاستثمار. كما تخطط الحكومة للعمل على تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والمعوقات والسعي لإدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي وكذا الاقتصاد العالمي، والعمل على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من خلال تكثيف الاستعداد للدخول في المنظمة والعمل على الحصول على أكبر المميزات والامتيازات للدول الأقل نمواً.

وكانت الحكومة وقعت في يونيو ٢٠٠٦ على مشروع تسهيل وتبسيط عملية بدء الأعمال التجارية والاستثمارية في كل من وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للاستثمار من خلال مساعدة فنية مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية ((IFC، وقامت بتخفيض الوقت اللازم للقيام ببدء العمل التجاري من ٦٣ يوماً إلى ٣٠ يوماً، واعتماد نظام النافذة الواحدة لمعاملة المستثمرين، كما أقرت مصفوفة تحرير بيئة الاستثمار من قبل مجلس الوزراء، واطلقت حزمة أخرى من الإصلاحات في البيئة الاستثمارية.

مكافحة الفساد

كما تستمر الحكومة في مكافحة الفساد عن طريق زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها والتوعية بمنظومة القيم التي ترسخ الفضيلة وتحصن المجتمع من الفساد، وإصدار التشريعات والأنظمة الخاصة بعمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي تم إنشاؤها أخيراً، ونظام عملها وتحديد اختصاصاتها، ووضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبدأ سيادة القانون وحسن إدارة الشئون والممتلكات العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة، وإيجاد آلية واحدة لتنسيق الجهود الخاصة بمكافحة الفساد.

وكشف التقرير عن إجراءات سيتم تنفيذها لتعزيز الشفافية والمساءلة أهمها مراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام والكفيلة بتفعيل مبدأ المساءلة ضد المخالفين من خلال إنشاء مشروع نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد، وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بقضايا المال العام وتنفيذ خطة لترجمة التوصيات إلى برامج عملية وزمنية وإعداد الأدلة. وتتضمن تلك الإجراءات تصميم نظام معلومات المناقصات وتصميم موقع للهيئة العليا لمكافحة الفساد وحملات لتوعية المواطنين، وإنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية يشمل الشركات والموظفين الحكوميين المتورطين في قضايا الفساد، واستكمال وضع الأطر التشريعية للمساعدات العينية والنقدية وكذلك تصميم وتنفيذ نظام متكامل للمساعدات خلال العام الجاري.

وبهدف تعزيز إجراءات مكافحة الفساد وحماية المال العام تم إصدار قانون الذمة المالية في أغسطس عام ٢٠٠٦، كما تم إصدار قانون مكافحة الفساد في ديسمبر ٢٠٠٦، وأنشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وهي هيئة مستقلة تضم ممثلين عن القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وتتمتع بالاستقلالية والصلاحيات التي تمكنها من القيام بدورها، وتم اختيار أعضاء الهيئة الـ ١١ من قبل مجلس النواب من إجمالي ٣٠ عضواً تم تزكيتهم من قبل مجلس الشورى، حيث صدر قرار جمهوري بتشكيل الهيئة.

وفي مسعاها لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد نشرت الحكومة المعلومات الخاصة بالمشتريات على شبكة الإنترنت، ووافق مجلس الوزراء على القانون الجديد الخاص بالمناقصات بقرار جمهوري، ويتضمن إنشاء هيئة عليا مستقلة للمناقصات بدون وجود تمثيل حكومي فيها، وإنشاء مجلس جديد لمراقبة عملية المشتريات يتكون من خبراء فنيين وممثلين عن المجتمع المدني وبحيث يسمح بوجود أعضاء ومراقبين. وأعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في أغسطس ٢٠٠٦ مسودة وثيقة السياسة الوطنية للمساعدات الخارجية كإطار قانوني لتوجيه وتنسيق وإدارة المساعدات والقروض الخارجية، وتعكف الوزارة حالياً على إعداد نظام وطني وقاعدة بيانات شاملة للمساعدات الخارجية.

الإصلاح الإداري

وفي مجال الإصلاح الإداري تتطلع الحكومة إلى استكمال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية بما فيها تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزز التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية، ومواصلة المراحل المتبقية من تنفيذ الإستراتيجية العامة للأجور والمرتبات.

وكانت وزارة الخدمة المدنية قد بدأت في نهاية شهر مايو ٢٠٠٦ بتطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة، الأمر الذي سوف يساهم في تعزيز الجهود نحو إلغاء ما يسمى بالموظفين الوهميين والمزدوجين. وتم إصدار أدلة الخدمات الحكومية في ٢٣ مؤسسة حكومية بحيث تتضمن الوقت والكلفة المستحقة للخدمة الحكومية، وتم تنفيذ المرحلة الأولى وجاري استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية العامة للأجور والمرتبات والتي صدرت بقانون عام ٢٠٠٥ في إطار تنفيذ برنامج إصلاح الخدمة المدنية، كما أنهيت حالات الازدواج الوظيفي، وتم الانتهاء من إعداد مشروع قانون لتدوير الوظيفة العامة.

إصلاحات قضائية

وقال التقرير إن الإصلاحات القضائية التي سيجري تنفيذها مستقبلاً تشمل إصدار قانون جديد للسلطة القضائية لتعزيز استقلاليتها وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وإصدار القانون الجديد للمعهد العالي للقضاء، وإصدار قانون جديد للتحكيم التجاري والمدني، وتعديل قانون الرسوم القضائية، وإصدار لائحة صندوق دعم القضاء. كما تحتوي على إصدار اللوائح التنفيذية لبعض القوانين النافذة، وإقرار مشروع التعديلات القانونية الخاصة بقانوني الأحداث والطفل، وإصدار اللائحة التنظيمية للمحكمة العليا، وغيرها من اللوائح، إلى جانب إعداد وإقرار معايير دقيقة وشفافة عند إعداد وتنفيذ الحركة القضائية.

وتناول التقرير الإصلاحات القضائية التي تمت، وأهمها إحالة العناصر القضائية غير الصالحة مهنياً وسلوكياً إلى مجلس المحاسبة، وتكثيف برامج ودورات تدريب وتأهيل الكادر القضائي العامل حالياً في المحاكم والشعب التجارية، وتوفير الكوادر القضائية المؤهلة للعمل في محاكم وشعب الأموال العامة.

ومن أجل تفعيل التفتيش القضائي والحركة القضائية يتم حالياً إجراء التفتيش الدوري على القضاة، بصورة مستمرة والتحقيق في عدد كبير من الشكاوى المقدمة للهيئة، كما تم استحداث منصب نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي لشئون القضاء التجاري، وأجريت الحركة القضائية الجزئية الأخيرة وفق معايير دقيقة وشفافة. وفيما يتعلق بتعزيز وتوسيع القضاء التجاري تم إنشاء شعبة تجارية ثانية بأمانة العاصمة، وتم رفد عدد من المحاكم الابتدائية في عدد من المحافظات بعدد من القضاة التجاريين. وفي مجال قضاء الأموال العامة تم إنشاء شعبة أموال عامة بأمانة العاصمة، وتم رفد عدد من محاكم الأموال العامة بعدد من القضاة بهدف تسريع البت في قضايا المال العام.

كاتب «وطن»

عبدالعزيز الهياجم

□ قبل نحو عام تقريباً وفي خضم حمى الانتخابات الرئاسية والمحلية كنت أجند نفسي معنياً بالدفاع عن سياسات الحزب الحاكم والنظام السياسي وحكومة المؤتمر الشعبي العام في إطار المنطق والوقائع وحجم الحملة الإعلامية التي كانت حينها «شرسة» أما اليوم فأعتبرها معقولة طالما اقتصرت فقط على استهداف الرئيس والمؤتمر الشعبي العام والسلطة عموماً.

أما اليوم فساقطع الطريق على من سيتهمني «بكاتب السلطة» أو بـ«المزايد الحزبي» وسأقول صراحة أنني هنا لست في معرض الدفاع عن السلطة أو الحزب الحاكم أو النظام السياسي وإنما أنا مجرد مواطن يدافع عن «وطن» ويصرخ بملء فمه.. لا.. وألف لا.. لكل هذه الحملة الإعلامية الشرسة التي تبرر الدعوات التي تستهدف الوحدة الوطنية وتبشر بإنطفاء هذه «الشمعة» اليتيمة في ليل عربي حالك بالتشرذم والتمزق.

○ «كاتب وطن» فقط.. لن أتهم أحداً بأنه عندما فقد مصالحه إبترى لتوجيه اتهاماته للنظام وللرئيس علي عبدالله صالح وللمؤتمر الشعبي العام بممارسة الفساد ومحاربة الشعب في قوته.. ولن أترك لأحد مجالاً لأن يتهمني بالقلم المأجور الذي يقبض ثمن ما يكتب وبحجم المبلغ الذي يتقاضاه تكون درجة الإساءة والشتيمة التي يوجهها للمعارضة وإعلامها وقياداتها دفاعاً عن النظام والسلطة الحاكمة.

سأكتفي بأن أكون «قلماً مأجوراً» لهذا الوطن ووحدته العظيمة ولتلك الدموع التي ذرفتها ظهر الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م وأنا اسمع صوت الرئيس المناضل الشهيد ياسر عرفات يجلجل «إنها ليست وحدة.. إنها لحُمة.. إنها لحُمة».

○ ومثلما أن ضميري يدفعني إلى أن لا أكون ساكتاً عن الحق وأنا لا أكون شيطاناً أخرس وأقول صراحة.. نعم جميعنا يدرك أن هناك أخطاء وتجاوزات وهناك فساد وهناك مظالم لايجوز السكوت عليها لكونها ولّدت احتقانات ومشاعر بالضيم والغبن.. وهناك مطالب مشروعة ينبغي التعاطي معها بمسؤولية وحكمة تهدئ النفوس وتعيد لهم الثقة بأن الحقوق لن تضيع وأن المساواة في الحقوق هي القاعدة وما سواها من تجاوزات وأخطاء هي الشاذ الذي لاحكم له.. فإن ولائي لهذا الوطن ووحدته يدفعني إلى أن لا أكون «شيطاناً أخرس» وأنا أقرأ وأسمع وألامس كل هذا التصعيد الذي يستهدف الثوابت ويتجاوز الخطوط الحمراء ويتحول بحرية الإعلام والصحافة والتعبير من مضامين القيم الديمقراطية الراقية إلى فضاءات الفوضى الخلاقة وخارج حدود الضوابط والمسئولية الاجتماعية والوطنية.

فما تطالعنا به الصحافة الحزبية والأهلية وبخاصة مع تكاثر هذه الإصدارات «النارية» الجديدة.. تجعلنا نعيش حالة رُعب وأجواء مكهربة أشبه بنهاية الفترة الانتقالية وأثناء أزمة وحرب صيف ١٩٩٤م.

ما تكتبه هذه الصحف أو كثير منها يتجاوز حدود النقد والدور الذي من حقها بل ومن واجبها القيام به لكشف الاختلالات والتجاوزات والمفاسد لينتقل إلى مربع آخر يستهدف النفوس البسيطة ويجعلها تعيش حالة إكتئاب وقلق ومخاوف من حرب أهلية يمكن أن تنفجر في ليلة وضحاها.

إذا كانت حرية التعبير تعني حقاً «النقد البنّاء» وكشف التجاوزات.. فالطالما انتظرنا منذ سنوات عدة أن تفعل صحفنا مثلما تفعل صحف العالم الديمقراطي وتطالعنا كل يوم وكل أسبوع بخبر «الوزير الفلاني» ارتكب مخالفة مالية.. وتقاضى كذا وهذه الوثائق.. أو أن «الوزير الفلاني» وقع في «فضيحة أخلاقية» وهو يتنزه خارج البلد مما جعل هذه الفضيحة تلحق بالوطن وبـ٢٢ مليون يمني.. هناك حوادث كهذه بالفعل حدثت لكن صحافتنا الحرة لم تجرؤ على تناولها واكتفت أحياناً بالإشارة إلى مخالفات من باب الابتزاز وتركيع هذا الوزير أو ذاك حتى يدفع ويعلن وينشر تهاني وتعازي.

○ لن أكون شمولياً ولن اتجنى على صحافتنا الحرة ولكن أتمنى أن تكون «حرة» بالفعل عندما لا تخاف في هذا الوزير أو المسئول لومة لائم.. وإنما تخشى الله في هذا الوطن ووحدته ولحمته الوطنية.